واقع حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المشاريع الصغيرة في ليبيا

الدكتورة / هند خليفة سالم الصويعي
محاضر بقسم إدارة الأعمال / كلية الاقتصاد فرع سلوق/ جامعة بنغازي

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع حاضنات الأعمال في ليبيا وتوضيح دورهن في دعم وتطوير المشروعات الصغيرة. تم الاعتماد على عدد من الأساليب النوعية لجمع البيانات منها تحليل مجموعة من المقالات والدراسات السابقة بالإضافة إلى إجراء عدد من المقابلات مع موظفين في حاضنات ومراكز الأعمال. ولقد وجدت الدراسة أنه بالرغم من محدودية عدد حاضنات الأعمال في ليبيا والتي تعود ملكيتها جميعاً للدولة، إلا إنها تقوم بدور هام في دعم وتمويل المبادرين. إلا إن ضعف البيئة القانونية الداعمة والميسّرة لنشاط الابتكار والاختراع، وعدم وجود صندوق لتمويل المشروعات الصغيرة يعتبران من أهم الصعوبات التي واجهت المشروعات الصغيرة وعمل الحاضنات. لذلك أوصت الدراسة بضرورة عمل الدولة على التوسع في إنشاء الحاضنات بأنواعها المختلفة ونشر ثقافة الريادة والعمل على إنشاء صناديق خاصة لتمويل المشروعات الصغيرة ، وذلك لزيادة فرص وتنوع مصادر الدعم أمام رواد الأعمال، كما أوصت بضرورة العمل على سن وتعديل كافة القوانين والتشريعات التي تسهل أنشاء وعمل حاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة.

Abstract

This study aimed to identify the reality of business incubators in Libya and clarify their role in supporting and developing small enterprises. The study used a number of qualitative methods to collect data. The study found that although there are few number of public business incubators in Libya, they are playing an important role in supporting and financing the entrepreneurs. However, the weakness of supporting and facilitating the entrepreneurship, the legal environment, and the lack of fund to finance small projects are considered as the most important difficulties faced by small businesses and the work of incubators. Therefore, the study recommends expansion the establishment of incubators and creates a special fund to finance small projects. Also, the study recommend work to enact and modify all laws and regulations that facilitate the establishment and functioning of small projects.

المقدمـــــــة

تحتاج المشروعات الصغيرة في مختلف القطاعات التي تنتمي إليها لظروف مواتية للعمل ولأنشطة وآليات تدعم عملياتها على الأقل في السنوات المبكرة من دورة حياتها، حيث أصبحت تعجز هذه الشركات على مواجهة ظروف بيئتها سواء فيما يتعلق بالموارد أو البنى الارتكازية أو التعامل مع الأسواق المحلية والدولية ،الأمر الذي استوجب احتضان تلك الشركات أو المشروعات وتوفير أسس

لنشأتها واستمرارها من خلال هيأت وجهات توفر كافة أشكال المساعدات بدءً بدراسات الجدوى ومصادر التمويل مروراً بالاستشارات المختلفة وصولا لخدمات التسويق والتصدير.

ومن هذا المنطلق نشأت حاضنات الأعمال(Business Incubators) بوصفها حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات والآليات التي تحتاجها تلك المشروعات ،ويستمد مفهوم حاضنات الأعمال من الحاضنة التي يوضع فيها الأطفال الذين يولدون قبل اكتمال فترة حمل أمهاتهم وهم بحالة ضعيفة ؛ لكي يستطيعوا التأقلم مع بعض الصعوبات الناشئة عن الظروف المحيطة بهم.

ومن خلال ذلك تقدم حاضنات الأعمال الدعم الإداري والمالي والفني للمشروعات الصغيرة لمساعدتها في التغلب على المشاكل التي يمكن أن تؤدي إلى فشلها ومن ثم توفير فرصة النمو السريع داخل الحاضنة ليكون أداءها أقوى عند خروجها من الحاضنة مما يحسن من نسب نجاحها (**النخالة ، 2012**).

1- مشكلة الدراسة:

تعتبر المشروعات الصغيرة إحدى المحركات الرئيسية الرائدة في التنمية وتعد من أبرز الاتجاهات الحديثة التي ظهرت كبديل بالنسبة للاقتصاد المعاصر – حيث تعتبر النواة الأساسية لبناء اقتصاد يحد من البطالة ويسرع من وتيرة النمو الاقتصادي كونها تساهم في خلق فرص عمل أكثر استمرارية وتنمية المواهب والابتكارات وترقية روح المبادرة الفردية وتحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا بين مختلف المناطق، ونظرا لحدة المنافسة – برزت مؤخرا أهمية منظومات العمل المستحدثة التي تهدف إلى تحديث مفهوم دعم المشروعات الصغيرة ومن ضمنها (حاضنات الأعمال) والتي ينظر إليها كمشروع تنموي متكامل للتأهيل، حيث تلعب دوراً كبيراً في دعم تلك المشروعات، ولعل الظروف التي يمر بها الاقتصاد الوطني والتي لا تخفى على أحد تُحتم علينا ضرورة العمل على تطوير القطاع الخاص على نحو أن يكون قادراً على المساهمة في عمليات التنمية بكفاءة عالية كأحد الروافد الأساسية للاقتصاد، ولاشك أن المشروعات الصغيرة ستلعب الدور الأكبر في هذا المجال، الأمر الذي يستدعي العمل على الاعتماد على مختلف الآليات لتطوير المشروعات الصغيرة وعلى رأسها حاضنات الأعمال. ولما لهذا الدعم من مردود إيجابي على بنية ونمو الاقتصاد الوطني ككل، ومن خلال ما سبق حددت مشكلة الدراسة من خلال طرح التساؤلين التاليين :

- ما هو واقع حاضنات الأعمال في ليبيا؟
- كيف يمكن لحاضنات الأعمال أن تساهم في دعم وتطوير المشروعات الصغيرة في ليبيا؟

2- أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو التعرف على واقع حاضنات الأعمال في ليبيا وإبراز الدور الفعال التي تقدمه من أجل دعم وتطوير المشاريع الصغيرة من خلال الخدمات المقدمة لتلك المشاريع وعرض مجموعة الصعوبات والمشاكل التي تحد من عملياتها، واستخلاص بعض التوصيات التي قد تسهم في تحسين فاعلية حاضنات الأعمال في أداء خدماتها للمشاريع الصغيرة.

3- أهمية الدراسة:

تعد حاضنات الأعمال من المواضيع الحديثة التي برزت على الساحة الإدارية والتي لم تلق الاهتمام الكافي من قبل الدارسين والباحثين في الدول العربية خاصة في قطاع المشروعات الصغيرة بالرغم من أن هذا القطاع أصبح العصب المحرك لاقتصاد الدول عوضا عن الاعتماد علي المشروعات الكبرى – وعلى صعيد البيئة الليبية تنبع أهمية الدراسة من دور وأهمية المشروعات الصغيرة في النهوض بالاقتصاد الليبي بالإضافة إلى العلاقة المتداخلة بين حاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة في مجال تحقيق التنمية الاقتصادية.

4- منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي كونه الأنسب في دراسة دور الحاضنات من خلال أراء وتوجيهات القائمين على تنفيذ بعضها إضافة إلى عرض وتحليل ما توصلت إليه بعض الدراسات المتعلقة بموضوع حاضنات الأعمال والربط بينها وتحليلها للوصول إلى إطار عام لمفهوم الحاضنات ودورها في دعم المؤسسات والمشروعات الصغيرة .

5- الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة:

– دراسة (الهاجري،2015)" دور حاضنات الأعمال في التنمية الصناعية في دولة الكويت"

هدفت الدراسة إلى تقديم أسس نظرية لمفهوم حاضنات الأعمال وأدوارها وأهدافها بالإضافة إلى التعرف على دور حاضنات الأعمال في التنمية الاجتماعية والاقتصادية واستعراض تجربة دولة الكويت في إنشاء مجمعات وحاضنات الأعمال. **وقد توصلت الدراسة** إلى أن حاضنات الأعمال تمثل إحدى المرتكزات الأساسية لتأسيس ونمو ونجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث يمكن أن تحتضن كافة المبادرين ومن ثم لها دور جوهري في التنمية الصناعية، بالرغم من قلة عدد حاضنات الأعمال بدولة الكويت إلا أنها تقوم بدور هام في دعم وتمويل المبادرين وتشجيعهم على إنشاء مشروعاتهم الصغيرة، مما يعد محركاً ودافعاً أساسياً لتغيير ثقافة الشباب وتوجهم نحو العمل الحر.

– دراسة (عبدالرزاق،2014)" إشكالية حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل ، حالة حاضنات الأعمال في الاقتصاد الجزائري"

أن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو البحث في مضمون تفعيل دور واليات حاضنات الأعمال لتنشيط قطاع المؤسسات المتوسطة و الصغيرة، والأثر الذي يمكن أن تحدثه في تحقيق التنمية المستدامة، ومحاولة الوقوف على واقع حاضنات الأعمال في الاقتصاد الجزائري.**وتوصلت الدراسة إلى** تأكيد أن حاضنات الأعمال لها علاقة تشابكية جدا مترابطة مع الطرح الفكري للدور الذي تلعبه المؤسسات المتوسطة والصغيرة كونها أداة فاعلة في تحقيق التنمية في ظل الاقتصاد العالمي ، وكذلك من خلال ما تقدمه للمجتمع من فرص عمل جديدة، خلق ثروة والمساهمة في إحداث القيم المضافة التي تنتجها. وبالرغم من الدعم والاهتمام الذي أولته الدولة الجزائرية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها أهملت أداة حققت الكثير في اقتصاديات مشابهة وهي

حاضنات الأعمال حيث ما زالت حبرا على الورق و غياب إرادة سياسية تجعل الحاضنات كطرح جديد في مفهوم التنمية المستدامة ذا أهمية بالغة للدولة

–دراسة (النخالة،2012) "واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة لدى الشباب في قطاع غزة .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع حاضنات الأعمال في قطاع غزة، وتحديد الدور الذي تلعبه في دعم المشاريع الصغيرة من خلال تقديم العديد من الخدمات التي تحتاج إليها .بالتطبيق على 23 من المدراء ومنسقي المشروعات الصغيرة المشاركين، **وقد أظهرت الدراسة** :أنه لا يوجد حاضنات للمشاريع في قطاع غزة سوى حاضنة الأعمال والتكنولوجيا في الجامعة الإسلامية وحاضنة بيكتي التي هي في بداية عملها وأن المشاريع الصغيرة في غزة تعاني العديد من المشاكل والتي يمكن أن تسبب لها الفشل في بداية حياتها.

–دراسة (العربي،2010)" دور حاضنات الأعمال في بناء القدرات التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –كنموذج للمقاولاتية –من وجهة نظر العاملين.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور حاضنات أعمال المؤسسات المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة في بناء القدرات التنافسية من وجهة نظر المبحوثين والبالغ عددهم(20) مفردة ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام إستبانة لغرض جمع البيانات **وقد توصلت الدراسة** إلى: أن هناك دوراً ايجابياً لحاضنات أعمال المؤسسات – المقاولاتية –الصغيرة والمتوسطة في بناء القدرات التنافسية(المرونة، معرفة أداء العمل، الجودة)

–دراسة (عبد الرازق وآخرون،2006)" دور حاضنات الأعمال في دعم الإبداع لدى المؤسسات الصغيرة في الدول العربية.

سعت الدراسة إلى توضيح ضرورة إكساب المؤسسات الصغيرة القدرة على الإبداع وجلب التكنولوجيا المساعدة على ذلك، عن طريق الاهتمام بدعم نظم حاضنات الأعمال في الجزائر.

وقد استرشدت ببعض التجارب التي قامت بها بعض الدول العربية في مجال حاضنات الأعمال وقد **خلصت الدراسة** إلى تبيان الدور المهم لحاضنات الأعمال في رفع مستوى الإبداع لدى المؤسسات الصغيرة لخلق طرق إبداعية كفيلة برفع مستوى تحديها أمام المؤسسات القائمة، كما تشجع وتمكن المبتكرين والمخترعين من تجسيد أفكارهم، وتقوم بتقديم الأبحاث، المعرفة، الدعم الفني لإقامة المؤسسات الصغيرة والتي أصبحت الخيار الإستراتيجي الذي يمكن الدولة من تحقيق أهدافها الاقتصادية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تباينت الدراسات السابقة في أهدافها، ولكن معظمها اتفقت في دراسة حاضنات الأعمال ودورها في التنمية وعلاج البطالة، كما اعتمدت معظمها على المنهج الوصفي بالإضافة إلي استخدام الاستبانة كأداة أساسية لجمع البيانات مثل دراسة(النخالة، 2012و(العربي،2010) وفيما يتعلق بمجتمع الدراسة فقد تباينت هذه الدراسات إلى حد ما في اختيارها للمجتمع الذي طبقت

عليه، **وقد أكدت** معظم الدراسات السابقة على أهمية حاضنات الأعمال كونها تمثل برنامج تنموي يساعد في تنويع النشاط الاقتصادي عن طريق دعم وتنمية الصناعات الجديدة من خلال توفير بيئة عمل مناسبة خاصة في بداية عمر المشروع الصغير.

كما بينت بعض الدراسات مثل دراسة (**عبدالرزاق،2014**) و(**النخالة، 2012**) أن معظم الحاضنات تعمل وفق آلية غير علمية وان الخدمات التي تقدمها دون المستوى المرجو إضافة إلى وجود نقص في حاضنات الأعمال في الدول العربية بالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

استفادت الباحثة من الدراسات السابقة من خلال:

-اختيار منهج الدراسة وبناء الخلفية النظرية للدراسة ، كذلك توسعت مدارك الباحثة حول موضوع الدراسة من خلال تنوع هذه الدراسات في تناول الموضوع من عدة زوايا وفي بيئات مختلفة ومن ثم اختلفت طرق المعالجة للموضوع نفسه. وان الدراسة الحالية **تتشابه** مع الدراسات السابقة في تناول موضوع حاضنات الأعمال وأن **مايميز** الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة ندرة الدراسات الخاصة بالموضوع في البيئة الليبية حيث لم تتوفر لدي الباحثة أي دراسة تناولت موضوع الحاضنات في البيئة الليبية مما يجعل الباب مفتوحا أمام أي باحث لسد الثغرة البحثية والإسهام في إثراء الجانب المعرفي والتطبيقي في موضوع حاضنات الأعمال وبذلك تعتبر الدراسة الحالية مكملة في أهدافها لما عرض من أهداف وإضافة جديدة لما سبق عرضه.

المحور الأول:(الإطار المفاهيمي للمشروعات الصغيرة)

تحظى المشروعات الصغيرة باهتمام متزايد في مختلف دول العالم، إذ أثبتت التجارب في العديد من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء في السنوات الأخيرة الدور الحيوي لهذه المشروعات في تحقيق العديد من الأهداف، ولذلك اعتبرت من أهم متطلبات التنمية المعاصرة، وأحد سبل التغلب على العقبات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة تلك التي تعاني منها الدول النامية.

تعريف المشروعات الصغيرة: تعرف المشروعات الصغيرة "بأنها كل نشاط اقتصادي؛ إنتاجي أو تجاري أو خدمي برأسمال محدود وعمالة محدودة، وفي هذا الصدد تختلف دول العالم في تحديد حجم المشروعات الصغيرة باختلاف القوة الاقتصادية والمقومات التكنولوجية" (**الدويبي،2010 :8**).

حيث تنقسم معايير تصنيف المشروعات الصغيرة إلى قسمين، هما:

- معايير كمّية مثل: حجم العمالة، عدد الآلات ، وسائل النقل، المستوى التكنولوجي، حجم رأس المال.
- معايير نوعية منها: أسلوب الإدارة ودرجة الاستقلالية.

وعليه يصعب وضع تعريف موحد للمشروعات الصغيرة، بسبب تنوع التركيبة الاجتماعية واختلاف حجم اقتصاديات الدول والتفاوت التكنولوجي واختلاف المعايير والمقاييس الكمية والنوعية.

1.2 معايير عالمية لتحديد المشروعات الصغيرة:

أ- معيار حجم العمالة: في الكثير من الدول وخاصة النامية تعتمد على معيار حجم العمالة للتمييز بين المشروعات الصغرى والمتوسطة والكبيرة بسبب سهولة الحصول على البيانات الكمية والنوعية عن العمالة، وأشهر تصنيفين يعتمدان على معيار حجم العمالة هما:

-تصنيف منظمة التعاون والتنمية: حيث تصنفها إلى أربعة أقسام يمكن توضيحها في الجدول رقم (1) وكما يلي:

جدول (1) المشروعات الصغرى والمتوسطة والكبيرة حسب منظمة التعاون والتنمية

حجم العمالة	تصنيف المشروع
19-1	صغيرة جدا
99-20	صغيرة
499-100	متوسطة
+500	كبيرة

المصدر: (الدوبي،2010)

- تصنيف (Brotch and Heimins): أيضا يعتمد تصنيف بروتش وهيمنز مبدأ حجم العمالة لكنه يختلف مع تصنيف منظمة التعاون والتنمية من حيث تحديد حجم العمالة لكل تقسيم كما استبدل مسمى المشروعات الصغرى جدا بالصناعات التقليدية واليدوية كما هو موضح بالجدول (2).

جدول (2) المشروعات الصغرى والمتوسطة والكبيرة حسب بروتش وهيمنز

حجم العمالة	تصنيف المشروع
9-1	الصناعات التقليدية واليدوية
49-10	صغيرة
99-50	متوسطة
+100	كبيرة

المصدر: (الدوبي ، 2010)

أما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي فقد صنف حجم المشروعات الصغرى والمتوسطة والكبيرة كما ورد بالجدول (3).

جدول(3) المشروعات الصغرى والمتوسطة والكبيرة حسب دول مجلس التعاون الخليجي

حجم العمالة	تصنيف المشروع
30-1	صغيرة
60-31	متوسطة
+61	كبيرة

المصدر: (الدوبي ، 2010)

أ- **معيار حجم رأس المال:** وفيه يتم استخدام رأس المال كمعيار لتحديد حجم المشروع حيث يعتبر رأس المال عنصر أساسي لإقامة أي مشروع سواء كان مشروع صناعي أو تجاري أو خدمي ، لذلك فاستخدامه يبدو أمرا منطقيا ومشروعا. ويستعرض الجدول (4) تصنيفات لبعض التكتلات الاقتصادية العالمية للمشروعات الصغرى، مثل آسيان ودول مجلس التعاون الخليجي والبنك الدولي ومنظمة العمل الدولية.

جدول (4) عينة لتحديد حجم المشروعات الصغرى وفق معيار رأس المال

الكتلة الاقتصادية	حجم رأس المال المقترح للمشروعات الصغرى (ألف دولار أمريكي)
آسيان	200-35
مجلس التعاون الخليجي	لا يتعدى 600
البنك الدولي	لا يتعدى 250
منظمة العمل الدولية	لا يتعدى 100

المصدر: (الدوبي ، 2010)

ج-**معيار قيمة المبيعات:** يعتبر معيار قيمة المبيعات من أكثر المعايير انتشارا في الولايات المتحدة وأوروبا، ويعتبر من المعايير الموضوعية من خلاله يمكن قياس نشاط المشاريع وقدرتها على التنافس والبقاء في السوق وعلى ضوء هذا المعيار، تصنف المشروعات الصغيرة بتلك التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار أمريكي فأقل.

د- معايير أخرى: توجد معايير أخرى لتصنيف المشروعات المختلفة أهمها: المعيار القانوني والمعيار التنظيمي والمعيار التكنولوجي وهي معايير مكملة للمعايير السابق ذكرها وليست دقيقة لوحدها.

هـ– المعيار الوطني للمشروعات الصغيرة

حدد قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (109) لسنة 2006 م ،في المادة رقم (1)، بشأن إنشاء صندوق التشغيل ، المشروعات الصغيرة كما يلي:

–المشروعات الصغيرة: "هي المشروعات التي لا يزيد عدد العاملين بها عن 25 عنصرا ولا تتجاوز قيمة الإقراض لرأس المال الذي يمنح لها 2,5 مليون دينار ليبي كحد أقصى بينما حدد القرار المشروعات المتوسطة بأنها المشروعات التي لا يزيد عدد العاملين بها عن 50 عنصرا ولا تتجاوز قيمة الإقراض لرأس المال الذي يمنح لها 5 مليون دينار ليبي كحد أقصى".(**الدويبي، 2010 : 11**).

1.3 أهمية إقامة المشروعات الصغيرة: تحتل المشروعات الصغيرة مكانة مهمة في الاقتصاد المعاصر كونها ضرورية لنمو اقتصادي سليم، حيث تعتبر محركا أساسيا في التنمية الاقتصادية وتعمل على زيادة الناتج القومي وتحقيق الرخاء الاقتصادي وفيما يلي عرض لأهم الأدوار التي تقوم بها المشروعات الصغيرة من الجانب الاقتصادي:

- تشكل نواة للمشروعات الكبيرة.
- تأتي أهميتها في عملية التنمية الاقتصادية من خلال خلق فرص عمل أكثر وفرة واستمرارية للعاطلين وبتكاليف رأسمالية منخفضة
- التخفيف من مخاطر التقلبات الاقتصادية بتنويع مصادر الدخل ،حيث تتميز بالمرونة في مواجهة التحديات والأزمات عن طريق سرعة إعادة هيكلتها بما تقتضي الظروف المحيطة بها.
- المساهمة في توطين الأنشطة الاقتصادية في المناطق النائية لترقية وتثمين الثروة المحلية كونها تستخدم الموارد المحلية بدرجة كبيرة.
- دعم سياسات الاكتفاء الذاتي على الأقل في بعض السلع والخدمات والتقليل من الاستيراد وتحسين الصادرات والمساهمة الفعلية في دعم الناتج القومي.
- تقوم بتنمية المواهب والإبداعات والابتكارات وإرساء قواعد التنمية الصناعية.
- استحداث روح المبادرة الفردية وتجسيد الأفكار الجديدة التي تتطلب إمكانات مالية وفنية معتبرة.

–استغلال الطاقات الإنتاجية والبشرية والإمكانات المحلية في بناء استثمارات تعود بالنفع على المجتمع ككل. (**الورفلي،2009 ؛ العربي ،2010؛ فزع ،2013؛ نورالدين وبوقرين،2015**).

1.4 الصعوبات و المشاكل التي تبطئ نمو و نجاح المشروعات الصغيرة في ليبيا:

لقد حظيت المشروعات الصغيرة في ليبيا مؤخرا باهتمام ملحوظ وذلك من خلال إنشاء البرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والذي أصبح بدوره يقوم بمتابعة ودعم هذه المشروعات وبالرغم من هذا الاهتمام ، إلا أنه لازالت توجد مشاكل وصعوبات تواجه هذا النوع من المشروعات وقد خلصت بعض الدراسات الخاصة بالمشروعات الصغيرة إلى عدة نتائج بالخصوص لعل أبرزها:

- عدم توفر مقومات البنية الأساسية اللازمة لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة في كافة المجالات.

- افتقار أصحاب المشروعات إلى المهارات الإدارية والفنية.
- التغير المستمر في التشريعات والقرارات المنظمة للاستثمار الخاص.
- عدم اهتمام أصحاب المشروعات ببحوث التسويق.(**الخضر،2009**).
- عدم توفير التمويل اللازم لإنجاز الأعمال.
- الإجراءات البيروقراطية المعقدة للحصول على التراخيص تبعد الأفراد عن تأسيس المشاريع التي يطمحون إليها.
- غياب التشجيع الكافي من الدولة كالإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية وتخفيض الفوائد على القروض والتسهيلات المصرفية.
- الخوف من اخذ زمام المبادرة. (**الدوبي ،2010؛ الورفلي ،2009**).

وبالنظر إلى تلك الصعوبات نجدها لا تختلف كثيرا عن الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة في أغلب البلدان النامية فعلى سبيل المثال تطرقت بعض الدراسات إلى أن هناك عدة صعوبات منها :

- ضآلة حجم التمويل : بسبب عدم وجود مرونة لمنح القروض للمؤسسات الصغيرة من طرف القطاع المصرفي نتيجة شروط القروض والضمانات المفروضة، بالإضافة إلى عدم وجود تنوع في قنوات الائتمان حسب نوع واستخدام القرض ودرجة أهمية الصناعة.
- عدم وجود سياسة موحدة لتنمية ودعم المؤسسات الصغيرة : حيث تحتاج هذه المؤسسات إلى استراتيجية واضحة وسياسة موحدة.
- صعوبة إيجاد المكان الدائم والمناسب لإقامة المؤسسة بسبب ارتفاع أسعار المباني والأراضي أو انعدامها بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الحصول على مقومات عوامل الإنتاج الأخرى.
- صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية لقبول المشروع.(**عبدالرزاق ونورالدين، 2006**).

المحور الثاني الإطار المفاهيمي لحاضنات الأعمال:

في ظل اقتصاد عالمي سريع التغير تظهر المشروعات الصغيرة كقوة تعمل على تعزيز نمو الاقتصاد الوطني بما تحتويه من برامج وهياكل واستراتيجيات جديدة ، وتأتي حاضنات الأعمال كجزء هام من البنية التحتية الداعمة والمساندة لتنمية ورعاية المنشآت الصغيرة كونها تقدم خدمات لشباب يفتقرون إلى المقومات المادية والإدارية ولكن لديهم أفكار واختراعات واعدة يمكن أن تتحول إلى منتجات وخدمات مربحة، من خلال تقديم أشكال الدعم المختلفة التي تتيح لهم الفرصة في تأسيس مشروع متكامل بمفردهم فور خروجهم من الحاضنة.

ويرجع تاريخ حاضنات الأعمال إلى عام1959م، عندما قامت عائلة بتحويل مقر شركتها التي توقفت عن العمل إلى مركز للأعمال "Batavia Center" حيث يتم تأجير وحداتها للأفراد الراغبين في إقامة مشروع مع توفير النصائح والاستشارات لهم،

ولاقت هذه الفكرة نجاحاً كبيراً ، وحازت على إعجاب العديد من الشركات الأخرى وبدأوا بتقليدهم ، وفي عام 1985 أنشئت الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال الأمريكية NBIA من أجل العمل على تنظيم هذه الحاضنات، وبهذا انتشرت الحاضنات في أمريكا وباقي الدول والبعض أطلق عليها آنذاك مصطلح صناعة الحاضنات. (**النخالة ،2012**).

1.2 مفهوم حاضنة الأعمال:

- يعرف (**Smith,2004**) حاضنة الأعمال بأنها "عبارة عن مركز يعمل على تقديم مجموعة من الموارد والخدمات لدعم الأعمال التجارية في شكل توجيهات الإدارة، والمساعدة التقنية، والاستشارات وبعض المرافق والتسهيلات وخدمات الدعم الفني والمساعدة في الحصول على التمويل اللازم لنمو الشركة".
- وينظر كل من (**عبدالرزاق ونورالدين،2006: 612**) إلى حاضنة الأعمال علي أنها "آلية من الآليات المعتمدة لدعم المؤسسات الصغيرة المبتدئة فهي مؤسسة قائمة بذاتها تتمتع بالشخصية الاعتبارية وتوفر مجموعة من الخدمات والتسهيلات للمؤسسات الصغيرة لتتجاوز أعباء مرحلة الانطلاق .قد تكون حاضنة الأعمال مؤسسة خاصة أو مختلطة أو تابعة للدولة وهذه الأخيرة تعطي لها دعما أقوى".
- وقدم (**Huijgevoort ,2012: 4**) مفهوم آخر للحاضنة لم يختلف كثيرا عما أورده سابقيه حيث أكد أن الغرض الرئيسي من حاضنة الأعمال، هو خلق بيئة عمل مواتية للشركات المبتدئة للتعويض عن نقص الموارد المالية والمعرفة والشبكات والمعدات المشتركة و الخدمات الإدارية وغيرها من الخدمات التجارية ذات الصلة.
- ويري (**Lesakova,2012: 85**) أن حاضنات الأعمال "هي برامج مصممة لتسريع التنمية الناجحة لشركات ريادة الأعمال من خلال توفير الموارد لدعم الأعمال التجارية والخدمات وتطويرها وإدارتها من قبل إدارة الحاضنة بواسطة شبكة من الاتصالات".
- أما (**Al-Mubaraki&Busler,2013: 19**) فيرى أن حاضنات الأعمال "تمثل ذلك البرنامج الاقتصادي والاجتماعي الذي يوفر الدعم المكثف لبدء عمل الشركات وتسريع تنميتها ونجاحها من خلال برنامج مساعدة شاملة في الأعمال التجارية لخلق شركات قائمة بذاتها ومستقلة من الناحية المالية بعد خروجها من الحاضنة ،بالإضافة إلى إنشاء ونقل التكنولوجيا وتسويقها وخلق الثروة للاقتصاد القومي".
- وتنظر كل من (**Roseira&Others,2014:5**) إلى حاضنات الأعمال بأنها تهدف إلى تقديم "البيئة الاجتماعية، والموارد التكنولوجية والتنظيمية، والخبرة الإدارية للتحول إلى فكرة العمل في منظمة اقتصادية فعالة "
- وتعرف الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال (NBIA) الحاضنة بأنها "عملية دعم الأعمال التجارية بهدف تسريع التنمية الناجحة للمشاريع المبتدئة والشركات الوليدة من خلال تزويد المشاريع بمجموعة من الموارد والخدمات" (**Ogutu ،2016 :23 , V. O. , Kihonge E**).

انطلاقاً من التعريفات السابقة **يمكنا القول** أن حاضنات الأعمال هى كيان اجتماعي واقتصادي متخصص في تقديم خدمات داعمة للأعمال التجارية والشركات حديثة التكوين والتي تتميز بطابع المجازفة لتعزيز تطويرها والرفع من مستوى المهارات والتقنيات لديها وتوفير البيئة المناسبة لها حتى تصل لمرحلة النضج والاستقرار من خلال إقامة شبكة من العلاقات بينها وبين أطراف المجتمع، أي أنها تقوم بدور الوسيط قبل مرحلة بدء النشاط ومرحلة النمو في المؤسسات الصغيرة كونها تساهم في:

- تزويد أصحاب الأفكار الابتكارية بالخبرات والمعارف اللازمة لنجاح مشروعاتهم.
- تقديم المساعدات المختلفة والدعم المالي والبشري للتقليل من أعباء مرحلة البدء.
- تسهيل جميع الإجراءات بشأن الاتصال مع مختلف الأطراف ذات العلاقة.

2.2 أهمية حاضنات الأعمال: يمكننا توضيح أهمية حاضنات الأعمال من خلال النقاط التالية :

- تعمل على ربط المشروعات الجديدة والمبتكرة بالقطاعات الإنتاجية وربطها بالسوق ومتطلباته.
- تشجع المستثمرين الرياديين والمغامرين على إنشاء الشركات الخاصة بهم والتي توصف بأنها شركات رأس المال المغامر أو المخاطر.
- تساهم في توظيف نتائج البحث العلمي والابتكارات والإبداعات في شكل مشروعات قابلة للتحول إلى الإنتاج.
- توفر فرص عمل للشباب الراغبين بأن يكونوا رجال أعمال حقيقيين وخاصة خريجي الجامعات وتساعدهم على البدء على نحوٍ صحيح وتجاوز الصعوبات التي تواجههم في بداية حياتهم مثل البيروقراطية التي تنعكس في (القروض، الضمانات، آليات التأسيس وغيرها).
- تعمل على إقامة ودعم مشروعات إنتاجية أو خدمية صغيرة أو متوسطة تعتمد على تطبيق تقنيات مناسبة وابتكارات حديثة.
- تؤهل جيلا من أصحاب الأعمال ودعمهم ومساندتهم لتأسيس أعمال جادة وذات مردود، مما يساهم في تنمية الإنتاج وفتح فرص للعمل والنهوض بالاقتصاد.
- تساعد المشروعات الصغيرة على مواجهة الصعوبات الإدارية والمالية والفنية والتسويقية التي عادة ما تواجه مرحلة التأسيس.
- تفتح المجال أمام الاستثمار في مجالات ذات جدوى للاقتصاد الوطني مثل حاضنات الأعمال التكنولوجية وحاضنات الصناعات الصغرى والداعمة وحاضنات مشاريع المعلوماتية وغيرها.(**جوادي واخرون،2011**).

والشكل التالي يوضح أهمية حاضنات الأعمال في توطيد علاقات التعاون بين مختلف الأطراف المعنية (الجامعات، مراكز بحث، المجتمع، الحكومة، الشركات، وزبائن الحاضنات) وكما يلي:

الشكل رقم (1): يبين أهمية حاضنات الأعمال

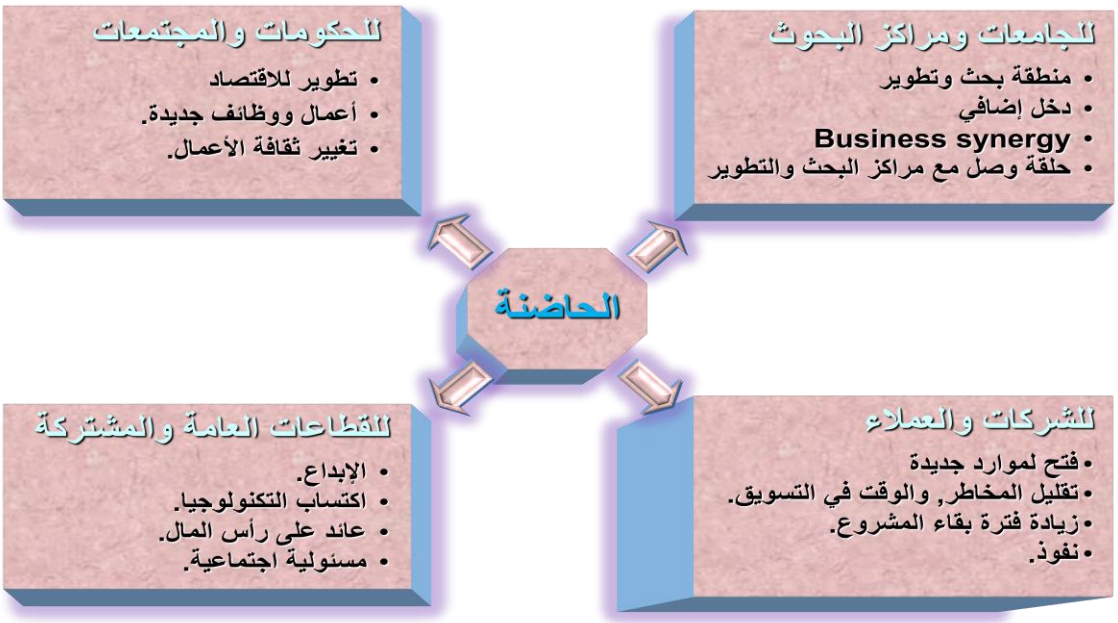

المصدر: إدارة الفرص الاستثمارية: مركز جدة للمنشآت الصغيرة، www.jcci.org.sa)

حيث يتبين للباحثة من الشكل السابق ان علاقة الحاضنة بالجامعة تتوطد من خلال وجود مراكز البحث التي تزود الحاضنات بحاجتها من الخبراء والاكاديميين وكل مايحتاجه منتسبي الحاضنة للبدء في أعمالهم الجديدة وفي الوقت ذاته فأن افكار الشباب بالحاضنة يغذي مراكز الأبحاث بأفكار وإبداعات مختلفة، كما تتضح أهمية الحاضنة بالنسبة للحكومات والمجتمعات من خلال التوجه نحو الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية وتنويع النشاط الاقتصادي وخلق اعمال جديدة ريادية وانتشار ثقافة ريادة الأعمال ولمشرعات الصغيرة الريادية، كما يمكنا القول أن الحاضنة تفتح موارد جديدة أمام العملاء والشركات من خلال المشروعات الريادية ومتطلباتها إضافة إلي دورها التسويقي والتشبيك مع المؤسسات المالية الداعمة مما يتيح فترة أطول لبقاء المشروع قائما ، علاوة على أهميتها للقطاعات المختلفة فهي مصدر للافكار الابداعية والابتكارات المختلفة وقد تسهم في استيراد التكنولوجيا خاصة في الحاضنات التكنولوجيا ونقلها داخل البلاد والاستفادة منها مما يضفي عائدا علي رأس المال نتيجة تطور النشاط الاقتصادي ونمو المشروعات الصغيرة .

2.3 الخدمات التي تقدمها الحاضنات على اختلافها:

تقوم حاضنات الأعمال بتقديم العديد من الخدمات التي تساعد المشروعات المحتضنة على النمو و التطور وتتمثل فيما يلى:

ـتقديم الاستشارات الفنية في مجال دراسات الجدوى الاقتصادية، ودراسات السوق وذلك حسب الإنتاج وحجم السوق المقدر، وكذلك دراسات حول العمالة، ومدى توفر المواد الأولية اللازمة لبدء الإنتاج بالإضافة إلى القضايا الخاصة بالملكية الفكرية وبراءات الاختراع والتراخيص.

ـالمساهمة الفاعلة في وضع خطط عمل تفصيلية ومتكاملة في المجالات المختلفة من خلال الخدمات المالية، والفنية والاستشارية، والقانونية والتسويقية وغيرها.

توفير المباني والأماكن و المكاتب المجهزة بالإضافة إلي أجهزة الاتصالات (الحاسوب والفاكس والانترنت .....الخ).

ـربط المؤسسة المحتضنة بمختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية.

ـتقديم الدعم الفني (تصميم تطوير المنتج، تحسين الجودة.)

ـتنفيذ دورات تدريبية مكثفة للمؤسسات المحتضنة حول بعض القضايا ذات العلاقة بنجاح المشروع.

ـتسهيل الوصول إلي مصادر التمويل وتوفير المنح والقروض وبعض الأحيان المشاركة في الأسهم.

ـأما حاضنة الجامعة فهى تقوم بتقديم الدعم العلمي من خلال الروابط المباشرة مع الأقسام الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس الذين يقومون بأعمال ذات صلة برجال الأعمال. (**النخالة ،2012؛ الوادي،2010؛ صالح ،2013؛ OECD Innovation Policy Platform**).

وبناء على ما سبق يمكننا القول أن علاقة حاضنات الأعمال بالمشروعات الريادية تتمثل في العمل على خلق صور ذهنية للنجاح أمام الراغبين في العمل "كأصحاب مشاريع صغيرة" ، حيث أن ما توفره الحاضنة يعتبر عاملاً جوهرياً في نجاح المشاريع الصغيرة كونها تعمل على التنسيق بين الجهات المعنية بدعم المشروعات الصغيرة لتقديم الدعم والاستشارات لكل مشروع حسب طبيعته، ومساعدة أصحاب هذه المشاريع وتوجيههم نحو أهدافهم المرجوة من خلال إقامة ورش عمل ، أو الاستعانة بخبراء في مجال تخصص هذه المشاريع والقيام بجلسات استشارية لتقديم الاستشارات فيما يتعلق بمجال المشروع ، ووضع آلية واضحة لكيفية الاستفادة من هذه الجهات، إضافة إلي التنسيق مع القطاعين العام و الخاص لتوفير سبل الدعم المختلفة لنجاح هذه المشروعات.

2.4 أنواع حاضنات الأعمال: تطرقت جل الدراسات إلى أنواع حاضنات الأعمال كل من وجهة نظره ويمكن تصنيفها إلى الأتي:

– تصنيف الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية (NBIA) حاضنات الأعمال إلى الأنواع التالية:

- **حاضنات أعمال خاصة**، وهى ملك للقطاع الخاص، وتسعى لتحقيق الأرباح وتمثل نسبتها 8% من الحاضنات الموجودة من مجموع الحاضنات في أمريكا الشمالية.
- **حاضنات أعمال عامة**، وهى ملك للدولة، و لا تسعى إلى تحقيق الأرباح، كما تقوم بدعم ورعاية من الحكومة أو الأجهزة المحلية والهيئات والمؤسسات الأهلية وتسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني.
- حاضنات الأعمال المختلطة، تكون ملكيتها مشتركة بين القطاع العام والخاص، وتقدر نسبتها ب16%.

- **حاضنات أعمال ذات الصلة بالجامعات** ،وهذه الحاضنات منبثقة من الجامعات والمعاهد العليا ولها نفس الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الحاضنات العامة والخاصة وتمثل هذه الحاضنات 27 % من أجمالي عدد الحاضنات بأمريكا الشمالية.
- **حاضنات أخرى** وتمثل نسبتها 5 %من مجموع الحاضنات بأمريكا الشمالية، وهي عادة ما تكون تحت رعاية ودعم جهات مختلفة غير تقليدية مثل مؤسسات الفن(السينما مثلا)، ورجال الدين، غرف التجارة، الموانئ وغيرها (**الهاجري،2015**).

- **بينما يصنف كل من (العزام وموسي،2010)** حاضنات الأعمال حسب الغرض من إنشائها إلي الأشكال التالية:

ـ **الحاضنات الصناعية أو التقنية(التكنولوجية)** :وتتواجد بشكل عام في الجامعات ومراكز الأبحاث العلمية والتكنولوجية، وأن هدفها الرئيس هو تعزيز وتطوير قدرات المشاريع الصناعية والتكنولوجية من خلال توفير المتطلبات اللازمة لها بشكل مدروس .

ـ **حاضنات الأبحاث التكنولوجية** : وتهدف إلى تهيئة المتطلبات والمستلزمات المطلوبة لأصحاب الاختراعات والإبداعات الفكرية والتكنولوجية ,ولذوي الخبرات والمؤهلين لتنمية أفكارهم وتوظيف بحوثهم العلمية في مجالات الإبداع والتجديد ,تمهيدا لتحويلها إلى منتجات سلعية.

ـ **الحاضنات الاقتصادية** : وتسمى أيضاً حاضنات التمكين وهى تساعد في نمو المشاريع التي تهدف إلى التغلب على تحديات الفقر والأمية والبطالة.

ـ **الحاضنات متعددة الأغراض(مختلطة)** : وهى حاضنات تهتم بدعم شبكة متنوعة ومتداخلة من الأعمال، والهدف من هذا الدعم هو خلق حالة التكامل في إنتاجية المشاريع والخدمات التي تقدمها.

ـ **الحاضنات المفتوحة** : وهى تلك الحاضنات التي لا تتطلب مكاناً محدداً، إلا أن نشاطها يتوزع على عدة أماكن، وأن هدف هذه الحاضنات هو مساندة واحتضان المشاريع في مواقعها، وذلك بتقديم خدماتها المختلفة والمطلوبة بغض النظر عن المكان اللازم لبدء المشروع.

ـ **حاضنات غير ربحية** :تعود ملكيتها إلى الحكومات والجامعات وهدفها المساهمة في تطوير المنطقة التي تتواجد فيها، ولا تتحصل على أي نوع من الرسوم من المشاريع المحتضنة لديها.

ـ **حاضنات ربحية** : يتم إنشاءها من قبل أفراد وجماعات أو شركات خاصة وتهدف إلى تقديم خدماتها إلى المشاريع التي يتم احتضانها، وتستوفي الحاضنات الربحية رسوم الخدمات المقدمة إلى المشاريع المحتضنة لديها، كما تشترط هذه الحاضنات كذلك الحصول على نسبة من أرباح المشاريع بعد تخرجها ودخولها سوق العمل.

- **وهناك من صنفها إلى التصنيفات التالية :**

أ–التصنيف الأول : تصنف الحاضنات بحسب الملكية إلى ثلاثة أنواع وهي:

1– **حاضنات أعمال خاصة** :تسعى إلى تحقيق أرباح وتصنف ضمن القطاع الخاص.

2- **حاضنات الأعمال العامة** :لا تسعى إلى تحقيق الأرباح بصفة مباشرة لكن تحظ بدعم ورعاية من قبل الجهات الحكومية وهدفها تحقيق التنمية الاقتصادية.

3- **حاضنات الأعمال المختلطة** :وهي تدخل ضمن النوعين.

ب –**التصنيف الثاني** :تصنف إلى :

1- **حاضنات الجيل الأول** :تدعم المؤسسات القائمة على المعرفة كرأس مالها، وهي ذات علاقة وطيدة بالجامعات والمعاهد...الخ، ويطلق عليها بالحاضنات التقنية الأساسية.

2- **حاضنات الجيل الثاني** :تدعم المؤسسات ذات النشاط الريادي والصناعي والغذائي...الخ، من قبل مراكز الأبحاث والدراسات الفنية، لها علاقة وطيدة بالجماعات المحلية والغرف لتجارية...الخ، ويطلق عليها حاضنات ذات القاعدة التقليدية.

3- **حاضنات الجيل الثالث** :تقديم الدعم إلى كافة المؤسسات الصغيرة والمتمثلة في الخدمات الاستشارية والدورات الفنية ويطلق عليها حاضنات مراكز التجديد.

ج :**التصنيف الثالث** :يقسم إلى :

1- **حاضنات الأولية** :استقطاب رأس المال الأجنبي.

2- **حاضنات الإقليمية** :استثمار الطاقات البشرية أو شريحة محددة من المجتمع.

3- **حاضنات الصناعية** :تبادل التسهيلات والتركيز على الدعم التقني والمعرفي.

4- **حاضنات القطاع المتخصص** :خدمة قطاع متخصص مثل البرمجيات والصناعات الهندسية.

5- **حاضنات التقنية** :خدمة تصاميم متقدمة لمنتجات جديدة غير تقليدية مع أجهزة متقدمة.

6- **حاضنات البحثية** :تطوير أبحاث وأفكار أكاديمية.

7- **حاضنات الافتراضية** :خدمة قطاعات مختلفة باعتماد شبكة المعلومات.

8- **حاضنات الإنترنت** : مساعدة الشركات الناشئة في مجال الإنترنت والبرمجيات.(**العربي،2010**).

2.5 شروط نجاح حاضنات الأعمال: أن حاضنات الأعمال كأي كيان إداري يتطلب نجاحه توفر حزمة من الشروط يمكن إيجازها فيما يلي:

- توفير بيئة عمل مناسبة تساعد المؤسسات الصغيرة على التطور والنمو.
- تحديد الهدف الرئيسي الذي تسعى الحاضنات إلى تحقيقه سواء أكان الهدف من التأسيس تحقيق الربح أو الهدف خدمة المجتمع، أي تقديم المساعدة والعمل على تطوير وتنمية مشاريع جديدة بهدف المساعدة في توفير فرص عمل للعاطلين و المساهمة في تقليل نسبة البطالة.

- العمل على تحديد الشروط الواجب توافرها في المشروعات التي تعمل الحاضنات على استضافتها و تحديد نوعيتها، مما يساعدها على توفير الخدمات المناسبة لها مما يسهم في تحقيق أهداف الحاضنة.
- التركيز على تقديم التمويل اللازم للرياديين، حيث تشكل عقبة التمويل الحاجز الكبير أمام تحويل أفكارهم إلى مشاريع قيد التنفيذ .
- تشجيع رأس المال المخاطر لتمويل ودعم المبادرات من قبل الجهات الحكومية والمصارف.
- استحداث وتطوير التشريعات والأنظمة التي تحكم تعاون القطاعين العام والخاص. (**بو زيان وزياني،2006**) ، (**عبدالرازق، 2014**).

- **المعوقات التي تواجه حاضنات الأعمال**: رغم أهمية الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال إلا أنه توجد العديد من الصعوبات والقيود التي تعيق فعاليتها ودورها، ومن بين هذه المشاكل أو المعوقات ما يلي:

- قد يرتفع مستوى طموح المؤسسات المحتضنة في حين تكون قدرات الحاضنة المالية و البشرية محدودة.
- تتعلق المشكلة الثانية بجودة ونوعية الاتصالات ورد فعل الأطراف التي تستهدفها الحاضنة لتسهل عمل المؤسسة المحتضنة.
- الاعتمادية :أي اعتماد المؤسسات المحتضنة على الحاضنات في مختلف المجالات.
- اختلاف أهداف المؤسسة المحتضنة والحاضنة خاصة فيما يتعلق بدرجة الخطر التي ستتحمله الحاضنة عند تقديم المساعدات المالية أو حتى ضمانها أمام المؤسسات المالية التي تمنح القروض.(**عبد الرزاق ونور الدين،2006**).

بالإضافة إلى أن هناك مجموعة من المعوقات تشترك فيها الكثير من الدول النامية بصفة عامة و الدول العربية بصفة خاصة يمكن إدراجها فيما يلي:

- قلة النصوص التشريعية والقانونية المسهلة لنشاط الابتكار والاختراع والبحث والتطوير.
- ضعف مستوى العلاقة بين الجامعة والشركات الصناعية.
- نقص الكفاءة العلمية والتكنولوجية ذات التأهيل العالي.
- هجرة الأدمغة نحو الخارج.
- انعدام الهيئات المساعدة والمدعمة ماليا لنشاطي الإبداع والابتكار.
- انعدام محيط مالي مشجع للبحث والتطوير والابتكار.
- ضعف ميزانيات البحث والتطوير والابتكار داخل الشركات الصناعية وبالنسبة لميزانيات الدول أيضا.
- عدم مشاركة القطاع الخاص في عمليات التمويل بشكل فعّال.
- ضعف قنوات الاتصال بين المؤسسات الوسيطة الداعمة والمؤسسات العلمية البحثية.
- وجود فجوة كبيرة بين قطاعات التصنيع ومؤسسات البحث العلمي.
- غياب التنسيق والتعاون بين المشاريع الصناعية المتشابهة في مجال صناعي واحد.

المحور الثالث : واقع حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المشاريع الصغيرة في ليبيا :

1.3 مقدمة :

مع الاتجاه الراهن الذي تعتمده ليبيا في تحسين وتطوير هيكلية اقتصادها والتشجيع على توسيع قاعدة الملكية ، أصبح من الضروري الاهتمام بتطوير و تشجيع إقامة مشروعات صغيرة بل ودعم هذا التوجه بكل الأساليب الممكنة كونه المجال المعتمد عليه لتشغيل الأعداد المتزايدة من الشباب والتي يتطلب توفير فرص عمل لها و كذلك السبيل لتنمية المجتمع تنمية شاملة، وبناء على ذلك تم تأسيس البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة نهاية العام 2007م، بموجب (قرار اللجنة الشعبية العامة سابقاً) رقم (845) لسنة 2007 م، ويتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، وهو وحدة إدارية عامة أنشئ لهدف تعزيز برامج التنمية الاقتصادية والبشرية وبناء المهارات والقدرات لدعم الاقتصاد الوطني من خلال رعاية المشروعات الصغرى والمتوسطة ويعمل البرنامج علي تنفيذ الخطط والبرامج المعتمدة في مجال التحول نحو القطاع الخاص والمساهمة في تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي من خلال دعم المبادرين والمبدعين لتكوين مشروعات اقتصادية كما يهتم البرنامج بخلق قدرة تنافسية للمشروعات الصغرى والمتوسطة نحو تعزيز ثقافة الجودة الكاملة وتحقيق الشراكة الاقتصادية بين القطاعين العام والخاص من اجل تحقيق التنمية المستدامة ويعمل البرنامج الوطني علي تحقيق الأهداف المذكورة من خلال شبكة من الحاضنات ومراكز الأعمال المنتشرة في مختلف المناطق والتي تعمل علي طي المسافات وفتح باب التواصل المباشر مع الفئات المستهدفة. ولقد أُسندت إلى البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة المهام التالية:

- تنفيذ الخطط والبرامج المعتمدة في مجال التحول للإنتاج.
- المساهمة في تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي من خلال دعم المبادرين والمبدعين لتكوين مشروعات اقتصادية سلع وخدمات ذات قيمة عالمية عالية.
- زيادة دور قطاع المشروعات الصغرى في عملية التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل جديدة.
- الترشيد إلى الاستثمار السليم للموارد الطبيعية وتحويلها إلى مواد ذات قيمة عالية.
- نشر ثقافة الريادة في المجتمع لخلق وتشجيع الأفكار القابلة للتطبيق.
- نشر ثقافة الجودة الكاملة لخلق قدرة تنافسية للمشروعات الصغرى والمتوسطة.
- دمج وتفعيل دور المرأة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.
- تحقيق الشراكة الاقتصادية بين القطاعين العام والخاص من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

ويقوم البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة بتقديم خدماته للرياديين من خلال عدد من مراكز الأعمال والحاضنات التخصصية وذلك من خلال:

1. تقديم الاستشارات الاقتصادية لأصحاب المشاريع والرياديين.
2. تقديم عدد ثلاثة دورات تدريبية للرياديين وأصحاب أفكار المشروعات وهي:

- دورة الريادة والإبداع وتوليد الأفكار.
- دورة دراسات الجدوى الاقتصادية والقوانين والتشريعات.
- إدارة المشاريع.

3. نشر ثقافة الريادة والإبداع عن طريق إعطاء محاضرات ترويجية في المؤسسات التعليمية العليا وأيضا بمنظمات المجتمع المدني ، ويضم البرنامج المراكز والحاضنات التالية:

حاضنات الأعمال التخصصية:

- حاضنة تقنية المعلومات والاتصالات.
- حاضنة التقنيات الزراعية والحيوية.
- حاضنة جامعة بنغازي.
- حاضنة ريادة أعمال جامعة طرابلس
- حاضنة أعمال «**LEAP**»

مراكز أعمال قائمة:

- مركز أعمال طرابلس/ مركز أعمال بنغازي/ مركز أعمال سبها
- مركز أعمال مصراته/ مركز أعمال المرأة/ مركز أعمال ذوي الاحتياجات الخاصة.

2.3 نشأة ومفهوم حاضنات الأعمال في ليبيا:

نشأت حاضنة الأعمال في ليبيا بموجب القرار رقم (846) لسنة 2008م ، الصادر عن اللجنة الشعبية العامة(سابقا) بشأن النظام الأساسي لحاضنات ومراكز الأعمال، حيث تعد مراكز الأعمال والحاضنات من أهم هياكل الدعم والمساندة للراغبين في إقامة المشروعات الصغيرة ، وتعرف حاضنات الأعمال وفق المنظور الليبي: على أنها" جهات تهدف إلى دعم وتطوير وتنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة من خلال تقديم إطار متكامل يشمل توفير الأماكن والتجهيزات والخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة والتنظيم المخصصة لمساعدة أرباب تلك المشروعات سواء إنتاجية أو خدمية أو متخصصة".(**ابوزقية،2016:4**؛ **الشاوش،2016**).

2.4 أنواع حاضنات الأعمال في ليبيا: تنقسم حاضنات الأعمال في ليبيا إلى ثلاثة أنواع يمكن إيضاحها فيما يلي:

1.2.4 حاضنة تقنية المعلومات والاتصالات في ليبيا: (iLinc)

تأسست أول حاضنة تقنية المعلومات والاتصالات في ليبيا أواخر العام 2009م، بإشراف مؤسسة هيوت الهندية للاستشارات، (Hewitt Associates) من خلال دراسة واقع قطاع تقنية المعلومات والاتصالات المحلي وتطبيق أفضل الممارسات في المجال، وتعتبر الحاضنة عضو في شبكة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للحاضنات كما أنها عضو مؤسس في الشبكة العربية

للحاضنات ، وقد تمت دراسة عدد من التجارب الدولية في مجال تأسيس حاضنات تقنية المعلومات والاتصالات منها: حاضنة تكنولوجيات الاتصال بقطب الغزالة بتونس/ الحاضنة التكنولوجية بالأردن iPark / الحاضنة التكنولوجية Octantis التابعة لوكالة التطوير الاقتصادي بتشيلي/ حاضنة تكنولوجيا المعلومات SmartXchange بجنوب أفريقيا.

إنّ مبادرات تأسيس هذا النوع من الحاضنات تعتبر من العوامل الأساسية التي يؤمّل أن تُحدث تغيير في هذا الوضع (غير المقبول) في عصر الاقتصاد المبني على المعرفة، حيث يجب تغيير نظرتنا لمنظومة العلوم والتكنولوجيا فيما يخص موضوع نقل التكنولوجيا واستيعابها وتوليدها، وذلك لدورها المحوري في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحول نحو الاقتصاد المبني على المعرفة، حيث أصبحت عاملاً أساسياً في عملية الإنتاج وتوفير فرص العمل وتنويع مصادر الدخل وزيادة القيمة المضافة، وقد برزت مفاهيم اقتصادية جديدة مصاحبة لهذا التحول لعل أهمها ميزان المدفوعات التكنولوجية، والذي يشير إلى حجم انتقال المنتجات التكنولوجية بين الدول والتي تتضمن التراخيص وبراءات الاختراع والدراية الفنية (Know-how) والبحوث، ووسائل التقنية وبعكس الإنفاق على البحث والتطوير، فإن هذا الميزان يختص بالمدفوعات على التقنيات الجاهزة للتصنيع ، وبالرغم من أن الوطن العربي قد استثمر ما يزيد عن 3 تريليون دولار خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي GFCF (المصانع والبنية التحتية...)، إلاّ أن متوسط دخل الفرد قد انخفض خلال هذه الفترة، كما أنّه بالرغم من أنّ أكثر من 50% من العمالة العربية تعمل في قطاع الزراعة، إلاّ أن عائدات هذا القطاع لا تتجاوز 10% من الناتج الإجمالي المحلي العربي، أي أن التكنولوجيات المستعملة في هذا القطاع متدنية جداً وهذا يدل على أن هذا الاستثمار الهائل لم يرافقه نقل حقيقي للتكنولوجيا، إذ أنّ ما تم في الحقيقة هو نقل لوسائل إنتاج وليس نقل وتوطين للتكنولوجيا.

1.1.2.4 المشروعات المحتضنة:

وفقا لما ورد في هذا التقرير يوجد عدد 6" " مشروعات محتضنة بحاضنة تقنية المعلومات والاتصالات في مراحل مختلفة، منها مشروعات لازالت في مرحلة دراسة وتطوير الفكرة والتحقق من جدواها، وتوجد مشروعات تم التأكد من جدواها ولا تزال في مرحلة (**ماقبل الاحتضان**) ومشروعات أخرى تم تطويرها واستكملت متطلبات التأسيس وتعانى من بعض العراقيل التي تسعي الحاضنة إلى تذليلها بالتعاون مع الجهات المختصة، منها مشروعات بدأت عملها فعليا ، حيث استطاع أصحاب هذه المشروعات تجاوز كافة الصعوبات والأزمات المتلاحقة وتمكنوا وبمجهودات متواضعة وفي ظل غياب التمويل والنقص الحاد في الكادر الفني من تنمية أفكار مشروعاتهم لتصبح مشروعات تجارية تحقق عوائد هامة، وفيما يلي تقرير مفصل عن المشروعات المحتضنة بحاضنة تقنية المعلومات والاتصالات.

- قائمة بأسماء المشروعات المحتضنة:

ر.م	اسم المؤسســـــــــــة
1	شركة الحصن الحديث لنظم الحماية والمراقبة
2	شركة جرابة للتسوق
2	تيكار للصناعات الهندسية
3	مركز نظم المعلومات الجغرافية (بنية الخرائط)
4	التكنولوجيا الذكية للاتصالات وتقنية المعلومات
5	المنظومة المتكاملة لتقنية المعلومات
6	شركة الأشهر لتقنية المعلومات والاتصالات

تقرير صادر عن حاضنة تقنية المعلومات والاتصالات في ليبيا ، (المرهاق،2012) مدير تقنية المعلومات والاتصالات في ليبيا)

وعلي سبيل المثال سنعرض باختصار بعض المشروعات التي تم احتضانها وكما يلي

* **شركة الحصن الحديث لنظم الحماية والمراقبة:** تعتبر شركة الحصن الحديث من الشركات الواعدة حيث سعى صاحب المشروع بكل جهد وجد لإنجاح مشروعه، وبالرغم من الخبرة المحدودة فقد استطاع زيادة الطلب على منتجاته في السوق الليبي كما استطاع أن يطور مشروعه بدعم استشاري وتسويقي من الحاضنة وأصبح حاليا يوظف (12) عنصراً وطنياً ولديه عدد جيد من الزبائن من المؤسسات العامة والخاصة.

- **شـركة جرابة للتسوق:** تُعتبر شركة جرابة للتسوق أيضاً من المشروعات التي تم احتضانها وقد تأسس المشروع على فكرة مُميزة تتمثل في تقديم خدمات التسوق على الإنترنت بما في ذلك خدمات التوصيل للزبائن باستخدام خدمة تحديد المواقع (GPS)من خلال نقاط بيع، حيث أنّ السوق الليبي بحاجة ماسّة لمثل هـــذه الخدمات ومن المتوقع أن يزداد الطلب

مستقبلاً، حيث سيكون للخدمة انتشارا هائلاً، وقد تم دعم المشروع وتوجيهه من خلال الحاضنة ويعمل في السوق بشكل جيد .

- **شركة تيكـار للصناعات الهنـدسية:** وهو من المشروعات الواعدة وتتلخص فكرة المشروع في تطوير جهاز لمنع الصدمة الكهربائية بالمعدات المنزلية، مع العلم أن الجهاز متحصل على براءة اختراع محلية وتسعى الحاضنة لتسجيله دوليا ، وبالرغم من أن صاحب المشروع من العناصر الجيدة والمهتمة بالابتكار والاختراعات إلا أن لايزال المشروع متعثر بسبب عدم حصول صاحب المشروع على التمويل اللازم لدعم تسجيل براءة الاختراع بالمنظمة المسئولة على تسجيل براءات الاختراع بالاتحاد الأوروبي للبدء في تسويق المنتج، كما أنه في حاجة لبعض التجهيزات.

2.1.2.4الصعوبات التي تواجه المشروعات: من خلال التواصل المستمر للحاضنة مع أصحاب المشروعات المحتضنة لديها اتضح أن هناك صعوبات تواجه المشروعات المحتضنة تتلخص فيما يلي:

- عدم وجود رأسمال مبدئي للصرف على المرحلة التأسيسية من تجهيزات ومعدات ومواد إعلامية وغيرهـا.
- عدم وجود مرشد أعمـال بحيث يستطيع مواكبة المشروعات (Mentor/Coach) ودعمها إداريا وتسويقيا والمساهمة في إعداد خطط العمل وتطوير فكرة المشروع والذي يعتبر العمود الفقري للحاضنة.
- عدم وجود لجنة استشارية بالحاضنة لتقديم الدعم الفني والمساهمة في تقييم أفكار المشروعات .
- الحاجة الماسة لأغلب المشروعات المحتضنة للعمل في الفترة المسائية، حيث أن الفترة الصباحية لا تكفي لانشغال أصحاب المشروعات بأعمال أخرى.
- عدم التمكُّن من زيارة حاضنات إقليمية أو دولية للاطلاع على آليات تطوير أفكار المشروعات وتبادل الخبرات والمساهمة في بناء الثقة لدى أصحاب المشروعات.
- عدم وجود أية حوافز أو تسهيلات للعمل مع مؤسسات الدولة ودعم هذه المشروعات من خلال منحها الأولوية في فرص العمل التي تقع ضمن اختصاصها.
- عدم تفعيل المسئولية الاجتماعية للشركات الأجنبية من خلال العمل مع هذه المشروعات الناشئة.
- الصعوبة في تسجيل الجسم القـانوني لدى وزارة الاقتصاد والحصول على التراخيص اللازمة.
- عـدم وجـود صنـدوق لتمويل عمليـات تسجيل براءات الاختـراع.
- النقص الحاد في الكادر الفني بالحاضنة وعلى وجه الخصوص (خبير مواكبة المشروعات).(**المرهاق ، 2012**).

2.2.4حاضنة تقنية الأعمال الزراعية: أنشئت بموجب القرار رقم (53) لسنة2009 م ، وتهدف الحاضنة إلى تشجيع ودعم إطلاق مشاريع جديدة في مجال التقنية الزراعية والحيوية. وتحتضن الحاضنة مشاريع رائدة للباحثين والتقنيين في مجالات التقنية الزراعية والحيوية والتي لديها القدرة على النمو لتصبح شركات واعدة وذات قيمة عالية، ويشمل مجال عمل الحاضنة الآتي: التقنية الزراعية والحيوية / البيئة.

1.2.2.4المشاريع المحتضنة : يوجد حاليا عدد " 6 " مشروعات محتضنة في مراحل مختلفة، منها مشروعات لازالت في مرحلة دراسة وتطوير الفكرة ومنها ما تم دراستها والتحقق من جدواها، وهناك مشاريع في مرحلة ما قبل الاحتضان ومشروعات أخرى تم تطويرها واستكملت متطلبات من خطة عمل واضحة وإعداد دراسة جدوى ومتابعة سير عملها إلا أنها تعانى من بعض العراقيل التي من أهمها التمويل. والتي ستسعى الحاضنة إلى حلها بالتعاون مع الجهات المختصة . وفيما يلي تقرير عن المشروعات المحتضنة بحاضنة التقنية الزراعية والحيوية

المشـاريع المحتضنة:

المشـروع	الوضع الحالي للمشروع
1. إنتاج تقاوي البطاطس محليا	وصل إلي مرحلة الإنتاج إلا انه لازال يحتاج إلى خدمات من الحاضنة
اختراع جهاز آلة توبير النخيل	يشتغل المشروع على نطاق ضيق
3.استخلاص الزيوت الطيارة واستخدام زيت الزعتر في المشروبات الغازية	صاحب المشروع توقف بعد وضع خطة العمل
4. إنتاج البذور (ميسليوم الفطر) بمواد أولية محلية	صاحب المشروع توقف بعد وضع خطة العمل

الخدمات التي قدمتها الحاضنة لهذه المشاريع تتلخص في:

- المساعدة في وضع خطة العمل القائمة	- تقديم خدمات لوجستية من طباعة مستندات.
- تقديم استشارات إدارية وتسويقية ونصائح قانونية.	- تطوير مهارات التسويق والترويج.
- إعداد ورقة بحثية تتضمن أهم الصعوبات وآلية حلها	

(تقرير صادر عن البرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة ، (المشري،2016) مدير حاضنة تقنية الأعمال الزراعية)

ونلاحظ أيضا عائق التمويل من أكثر العوائق التي تقف في طريق إنجاح واستمرار تلك المشاريع.

3.2.4 حاضنة جامعة بنغازي : تعتبر أول حاضنات أعمال بالجامعات الليبية ،تهدف إلى تعزيز روح المبادرة لدى طلبة وخريجي جامعة بنغازي ونشر ثقافة الريادة والاعتماد علي الذات ومساعدتهم على تأسيس مشاريع جديدة أو توسيع مشاريع قائمة تحقق قيمة مضافة بما يساعد على دفع عجلة الاقتصاد الوطني، وتم افتتاح هذه الحاضنة في 2012/11/13 كتتويج لجهود البرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع مركز البحوث والاستشارات بالجامعة للمساهمة في بناء السعة والقدرة الإبداعية والابتكارية لليبيا والخاص بالاستثمار في رأس المال المعرفي وبناء اقتصاد مبني على المعرفة ويتمثل الدور الأساسي لحاضنة الجامعة في احتضان الأفكار الإبداعية للطلبة والمساهمة في تحويل الأفكار الناجحة إلى منتجات وخدمات تجارية.

• **الخدمات التي تقدمها الحاضنة:** لا تختلف الخدمات التي تقدمها الحاضنة عن الخدمات المقدمة من مختلف أنواع الحاضنات والتي تشمل:

- توفير المعلومات والإرشاد للرياديين وأصحاب الأفكار الابتكارية وتقديم الاستشارات الفنية والاقتصادية.
- تدريب المحتضنين على إدارة المشاريع وانجاز دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية.
- مواكبة عملية تأسيس المشاريع الرائدة وتطوير الأعمال القائمة.
- احتضان المشاريع المتميزة داخل الحاضنة ورعايتها في مراحلها المبكرة حتى تحقق النجاح المطلوب.
- تمكين الطلبة من أصحاب المشاريع الرائدة من الحصول على التسهيلات المالية من الجهات التمويلية التي تناسب مشاريعهم .
- بالإضافة إلى خدمات الاحتضان الداخلي والمتمثلة في:
- أجهزة حاسوب وطباعة ونسخ ..... – اتصالات وانترنت.
- تدريب فني متخصص حسب الحاجة ....– إعداد دراسات جدوى ومخططات أعمال.
- تسهيل عمليات التواصل مع أجهزة الدولة....– مواكبة متواصلة من قبل خبراء متخصصين.
- تقديم استشارات لتطوير الأفكار المبتكرة لخلق مشاريع ريادية تخدم المجتمع المحلي.
- وقد قامت الحاضنة بتقديم العديد من الاستشارات والدورات التدريبية للأفراد الراغبين في البدء بمشاريع خاصة بهم ولكن فعليا تم توقيع عقد مع مشروع واحد فقط للاحتضان. (**المصدر: مقابلة شخصية مع كل من البشاري والزوام (2016)**.

4.2.4 حاضنة ريادة أعمال جامعة طرابلس : تم تأسيسها في 2015/06/08 حيث تم توقيع مذكرة تفاهم مع البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة ليكون شريكاً في الإشراف والإدارة وتبادل الخبرات ومن ناحية أخرى وللاستفادة من الخبرات الدولية ومن خلال مكتب التعاون الدولي بالجامعة بدأ التواصل منذ مايو 2016 مع منظمة حكومية فرنسية (خبراء فرنسا) على مشروع يرتكز على أربعة مراحل شملت المرحلة الأولي نقل المعرفة ونشر ثقافة ريادة الأعمال بين الطلاب وخريجي الجامعة من خلال دورات تدريبية على شبكة الانترنت وفي هذا الإطار قامت الجامعة بالإعلان على دورتين تدريبيتين لريادة الأعمال على شبكة الانترنت بمساعدة منظمة خبراء فرنسا شارك فيها 260 مشتركاً من طرابلس الكبرى، وتم منحهم شهادة إتمام دورة تدريبية، وبتاريخ 2016/12/31 قام مكتب التعاون الدولي بالجامعة بتنظيم ورشة عمل لتقييم أفكار مشاريع المشاركين في الدورة المذكورة. وقد افتتحت الحاضنة رسميا أمام الطلاب في 2017/4/18 حيث قامت الجامعة من خلال وحداتها المختلفة (أقسام العلاقات الثقافية) بالكليات واتحاد عام الطلبة بالعديد من المحاضرات لنشر ثقافة ريادة الأعمال بين الطلا، أما المرحلة الثانية ستقوم خبراء فرنسا خلالها بنقل المعرفة إلى عضوين من جامعة طرابلس وعضو من البرنامج الوطني من خلال دورات مكثفة وزيارات ميدانية إلى حاضنات دولية ومتابعة من قبل خبراء دوليين على سير عمل الحاضنة مدة المرحلة وكذلك دورة تدريبية متخصصة تقدر بـ (100ساعة) على شبكة الانترنت مفتوحة لكل الطلاب والخريجين. أما المرحلة الثالثة ستتعلق بالتمويل وسبل مصادره والمرحلة الرابعة تتعلق بتطوير تشريعات القطاع الخاص.

المصدر: حسن http://uot.edu.ly/%D8%AA%D8%A3%D8%B3%D9%8A%D8%B3

5.2.4 حاضنة أعمال «LEAP» : أطلق مركز جسور للدراسات والتنمية حاضنة أعمال نسائية في ليبيا، والذي يهدف إلى تقديم بيئة مبتكرة لأصحاب المشاريع من النساء الواعدات والشركات الناشئة لرعاية أفكارهم وتعزيز خدماته حيث تسعى إلى تعزيز أعمال ومشاريع النساء، عبر إتاحة توفير بيئة داعمة ومريحة للنساء وبأجر رمزي، ويطمح «جسور» إلى دعم مجتمع رائدات الأعمال الطموحات من خلال توفير التدريب، والمحادثات المفتوحة، وتسهيل تبادل الأفكار والخدمات من خلال التوجيه والإرشاد ومجموعة استشارات الأعمال.

الخدمات التي تقدمها الحاضنة:

- مركز الحاضنة يوفر خدمة استلام وتسليم منتجات صاحبات المشاريع إلى عملائهم لتقليل المخاوف الأمنية.
- إضافة إلى برامج التوجيه للمشاريع النسائية والتدريب لمساعدة الأعضاء في استراتيجيات الأعمال والتسويق.

المصدر: بوابة الوسط **http://alwasat.ly/news/libya/211035**

بالإضافة للعرض السابق مؤخرا ظهر مشروع "نقطة" وهى ليست حاضنة أعمال بينما هي مشروع "مساحة عمل" كما ذكر القائمين عليه هدفه تعزيز الاقتصاد المحلي من خلال جعل مكان العمل متاحا بشكل أكثر لأصحاب المشاريع والشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم كما يسعي إلي توفير مساحة مكتبية وتسهيلات متعددة لرواد الأعمال الشباب ليعملوا على تطوير أفكارهم مقابل مبالغ مادية تختلف حسب الخدمات المطلوبة

الخدمات التي تقدمها نقطة:

- غرفة اجتماعات وغرفة مؤتمرات مزودة بإنترنت وشاشة ذكية وسبورة.
- مكاتب في مساحات مشتركة.
- شرفة وكافتيريا .
- تصاميم مكتبية . **(بن داقو،أغسطس 2018)**

المحور الرابع: النتائج والتوصيات.

أولاً: النتائج. بناءاً على الدراسة النظرية الوصفية لدور حاضنات الأعمال في دعم المشروعات الصغيرة في ليبيا ، خلصت الدراسة إلي النتائج التالية:

– تشكل حاضنات الأعمال جزءً هاماً من البنية التحتية الداعمة للمشاريع الصغيرة في ليبيا وبالرغم من قلة عددها لكن نرى أنها تساهم وتقوم بدورها في دعم وتمويل المبادرين وتشجيعهم على إنشاء مشروعاتهم الصغيرة، مما يعد محركاً ودافعاً أساسياً لتغيير ثقافة الشباب وتوجهم نحو العمل الحر.

- تمثل حاضنة الأعمال برنامج تنموي يساعد في تنويع النشاط الاقتصادي من خلال دعم وتنمية الصناعات الجديدة واحتضان الأفكار الابتكارية والإبداعية وذلك بتوفير بيئة عمل مناسبة خاصة في بداية عمر المشروع الصغير، وبالتالي فإن التوجهات الحديثة للدولة نحو أهمية تنويع مصادر الدخل والتحول من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد يعتمد على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومن هنا بدأت أولى خطواتها من خلال البرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث قام بإنشاء مراكز أعمال وحاضنات مختلفة لتوفير مناخ جيد للمبادرين مما يسهم في تنويع النشاط الاقتصادي .
- وجود حاضنة أعمال تُعنى بالأعمال النسوية يعتبر تحول جديد يعبر عن الانفتاح حول مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والتي يجب أن تكون جزءاً من عملية الإصلاح، في ضوء التحديات الاقتصادية التي تواجهها ليبيا في الوقت الحالي.
- تبين أن أغلب حاضنات الأعمال في ليبيا تعمل تحت رعاية الدولة باستثناء "مشروع نقطة" والذي يسعى إلى خلق بيئة ملهمة للعمل وسط مجتمع متغير يسهل من خلاله الوصول إلى قنوات جديدة حيث يقوم بأعمال شبيهة لعمل الحاضنة بالرغم من أنه ليس حاضنة بالمعني المتعارف إليه ولكن قد يكون نقطة بداية لإتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص لتبني الحاضنات وخلق تنافس بينه وبين القطاع العام بما يعود بالنفع لصالح التنمية الاقتصادية والمجتمعية.
- عدم وجود قانون خاص يُعني بنشاط المشروعات الصغيرة في ليبيا فالموجود عبارة عن عدد من الأحكام المبعثرة غير الكافية والتي لا تستطيع خلق بيئة مناسبة لبعث هذا القطاع الحيوي.
- تبين عدم وجود صندوق لتمويل المشروعات الصغيرة ويعتبر هذا العائق من أهم الصعوبات التي واجهت المشروعات الصغيرة وعمل الحاضنات بصفة خاصة بسبب طبيعة البنية الهيكلية والتشريعية لمؤسسات التمويل.
- أظهرت التقارير السابقة عن الحاضنات في ليبيا ضعف البيئة القانونية الداعمة والميسّرة لنشاط الابتكار والاختراع مما يحد من هذه الأنشطة الابتكارية .
- اتضح عدم وجود أية حوافز أو تسهيلات للعمل مع مؤسسات الدولة ودعم هذه المشروعات بالإضافة إلى الإجراءات البيروقراطية وما ترتب عليه من تعقيد إجراءات التراخيص والمعاملات المختلفة لذلك يجب على الدولة أن تولى الاهتمام من اجل التغلب على هذه المصاعب وتذليلها.

ثانيا: الاقتراحات والتوصيات: بعد استعراض جوانب الدراسة الخاصة بدور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المشروعات الصغيرة في ليبيا من خلال ثلاثة محاور أساسية ومن أجل تفعيل دور هذه الآلية في النهوض بالاقتصاد الوطني وتسريع حركة التنمية الشاملة تقدم الباحثة التوصيات التالية :

1- تحديد أهداف الحاضنة من البداية، مع الأخذ بعين الاعتبار توجهات ومتطلبات السوق وكذلك متطلبات التنمية الاقتصادية.
2- دور الجامعات والمؤسسات التعليمية في نشر ثقافة الريادة في كافة المجالات من خلال تبني مناهج تدعم ثقافة الريادة ،حيث أنه يجب تعليم الشباب الاعتماد على الذات والقدرة على تبني المخاطرة ومواجهة التحديات المالية والاجتماعية والنفسية، مما

يؤهلهم لاكتساب خبرة ثمينة ،نظرا لأن البداية السليمة والناجحة تبدأ من خلال بث وبناء فكر الإبداع والابتكار وثقافة العمل الحر والالتحاق بحاضنات الأعمال للشباب المبادرين والتي تؤهلهم لإنشاء مشروعاتهم الصغيرة.

3- أن تعمل الدولة على التوسع في إنشاء الحاضنات بأنواعها المختلفة حيث أنه يتبين من خلال الدراسة قلة عدد الحاضنات ، حيث لا يوجد في دولة ليبيا سوى خمس حاضنات فقط، بينما على سبيل المثال نجد في كوريا الجنوبية 312 حاضنة أعمال.

4- إنشاء صندوق خاص بتمويل المشروعات الصغيرة مع مساهمة المؤسسات الحكومية التمويلية في دعم وتمويل حاضنات الأعمال بالإضافة لمساهمة مؤسسات القطاع الخاص ورجال الأعمال في احتضان المبادرين والمبتكرين ودعمهم مادياً.

5- التعاون مع مؤسسات مالية خارج ليبيا وتشجيعهم على فتح مكاتب بداخل البلاد تعمل علي تمويل المشاريع الصغيرة .

6- تشجيع أنظمة التمويل خارج نظام القروض المصرفية بهدف دعم وتطوير القدرة التمويلية و توفير مصادر جديدة للتمويل أمام الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مثل شركات رأس المال المخاطر وشركات التأجير والبنوك الإسلامية.

7- إنشاء قاعدة بيانات دقيقة ومتخصصة للمشروعات القائمة وكذلك في المجالات المتخصصة التي تحتاجها المشروعات الصغيرة مثل (عدد العمال – مدى استيعاب السوق لنوع المشروعات– مواصفات الشخص الريادي– معايير اختيار المشروع المناسب –التقنيات المستجدة – الأسواق المستهدفة وفرص المشاركة – استقطاب الاستثمارات وغيرها من البيانات ذات العلاقة).

8- نشر الوعي في أوساط المستثمرين ورجال الأعمال للمبادرة في الاستثمار في مجال حاضنات الأعمال .

9- تفعيل دور الحاضنات في عملية التنمية من خلال العمل على سن وتعديل كافة القوانين والتشريعات التي تسهل أنشاء وعمل حاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة.

10- العمل على ترسيخ ثقافة التكامل والترابط التشبيك بين المشاريع المحتضنة والدخول في شراكات فيما بينها لضمان تكامل الخبرات والمال والجهد وبالتالي ضمان نجاح المشاريع.

11- ربط حاضنات الأعمال وبخاصة التكنولوجية بالمؤسسات العلمية ومراكز البحوث العالمية.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- ابوزقية، عبد الناصر (2016) ، صحيفة بوابة المشروعات، صحيفة صادرة عن البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة، العدد الأول، ص ص:1-8.
- إدارة الفرص الاستثمارية: مركز جدة للمنشآت الصغيرة، www.jcci.org.sa
- البشاري، هند صالح(2016) ، مستشارة بحاضنة أعمال جامعة بنغازي، مقابلة شخصية بتاريخ 2016،/11/7 في مقر حاضنة أعمال الجامعة ،بنغازي ،ليبيا.
- بن داقو ، ملاك(2018)، احد الأعضاء القائمين على مشروع نقطة، اتصال هاتفي يوم 2018/8/18.
- بوابة الوسط http://alwasat.ly/news/libya/211035 .

- بوزيان ، محمد ، زياني ،الطاهر (2006) دور تكنولوجية الحاضنات في تطوير المؤسسات:الصغيرة و المتوسطة، ورقة مقدمة الملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و 18 أبريل، الجمهورية الجزائرية ص ص: 529–539.
- جوادي، توفيق و عبداللاوي، مفيد و فرحات، عباس(2011) ، "حاضنات الأعمال" نموذج عملي للقضاء على البطالة وتحقيق اقتصاد مستدام، الملتقى الدولي حول" استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة "الذي نظمته: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة المسيلة، في الجزائرص ص 1–12.
- حسن، عبد الرحمن المبروك متوفرة على الانترنت http://uot.edu.ly/%D8%AA%D8%A3%D8%B3%D9%8A%D8%B3-%D8%AD%D8%A7%D8%B6%D9%86%D8%A9%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%4%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9%D8%B7%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D9%84%D8%B3
- الخضر ، حسن رمضان(2009)، تدريب أصحاب المشاريع الصغرى والمتوسطة في ليبيا" الواقع والتطلعات"متوفرة على الانترنت http://www.omu.edu.ly/articles/OMU%20Articles/pdf/Issue14/14-3.pdf.
- الدوبي ، عبدالسلام بشير(2010)، تقرير المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا الواقع والتوجهات.
- الزوام ، ابراهيم الشريف (2016) مستشار بمركز أعمال بنغازي، مقابلة شخصية بتاريخ 2016/10/4،بمقر حاضنة اعمل جامعة بنغازي، بنغازي، ليبيا.
- الشاوش، موسى(2016) مدير مركز اعمال سبها، اتصال هاتفي يوم 5\11\2016.
- صالح ،طبيب(2013) ، سبل ترقية حاضنات الأعمال في الجزائر على ضوء التجارب العالميةّ دراسة حالة "حاضنة ورقلة، غرداية ، الاغواط"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي ،جامعة قاصدي مرتاح ورقلة.
- عبد الرزاق خليل ، نور الدين هناء(2006)، دور حاضنات الأعمال في دعم الإبداع لدى المؤسسات الصغيرة في الدول العربية، ورقة مقدمة للملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية .يومي 17 و 18 أبريل ،الجمهورية الجزائرية ص ص 608–616.
- عبدالرزاق ،فوزي(2014)، إشكاليات حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل: رؤية مستقبلية "حالة حاضنات الأعمال في الاقتصاد الجزائري"، ورقة مقدمة إلي المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال ،ص ص 186–215.
- العربي، تيقاوي(2010)، دور حاضنات الأعمال في بناء القدرات التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –كنموذج للمقاولاتية –من وجهة نظر العاملين، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي " المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال "والذي نظمته جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر خلال المدة: 6 – 7 – 8 / ابريل ، بدون رقم.
- العزام، أنور احمد نهار، موسى ،صباح احمد (2010) تأثير استخدام حاضنات الأعمال في إنجاح المشاريع الريادية في الأردن، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد الثالث والثمانون، ص ص 138–165.
- فرع، عمر خلف (2013) ، مشروعات الأعمال الصغيرة في العراق " التوطن والتمويل"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، ص ص127–151.
- القواسمة، ميسون محمد(2010)، واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الخليل، فلسطين.
- المرهاق،رمضان (2012)، تقرير عن الشركات المحتضنة بحاضنة تقنية المعلومات والاتصالات.
- المشري، | براهيم (2016)، تقرير عن المشاريع المحتضنة برعاية البرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة "حاضنات التقنيات الزراعية".
- النخالة، منى رضوان (2012) ، واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة لدى الشباب في قطاع غزة ، بحث مقدم إلى مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في 24– 25 إبريل، ص ص 1–61.

- نور الدين ، علي ابوبكر، ابوقرين ، سالمة محمد(2015) ، تجارب دولية في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، العدد الأول، يونيو،2015 .
- الهاجري ، عبدالله سعد (2015) ،"دور حاضنات الأعمال في التنمية الصناعية في دولة الكويت"، بحث مقدم إلي الملتقي العربي" حول تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في 21أكتوبر، بالجمهورية التونسية، ص ص 1–20.
- الوادي ، محمود حسين(2010)، دور حاضنات الأعمال في التنمية الاقتصادية مع الإشارة للتجربة الأردنية"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد السابع، ص ص 1–23.
- الورفلي، .ثريا علي حسين(2006)، المشروعات الصغيرة و المتوسطة في ليبيا "الواقع و الطموح"، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ورقة مقدمة الملتقي الدولي .يومي 17 و 18 أبريل، الجمهورية الجزائرية ص ص 86–98.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. **Al-Mubaraki**, **Hanadi Mubarak**& **Busler**, **Michael(2013)**, The Effect of Business Incubation in Developing Countries, European Journal of Business and Innovation Research Vol. 1, No. 1, March, pp.19-25.
2. **Huijgevoort , Van Thomas(2012)**," The 'Business Accelerator': Just a Different Name for a Business Incubator?: Applied Economics Research Course, Utrecht School of Economics, PP1-68 .
3. **Lesáková , Ľubica** The Role of Business Incubators in Supporting the SME Start-up, Acta Polytechnica Hungarica Vol. 9, No. 3,PP85-95.
4. **Ogutu1, V. O.1, Kihonge E.(2016)**, Impact of Business Incubators on Economic Growth and Entrepreneurship Development, International Journal of Science and Research (IJSR), Volume (5) Issue (5). PP231-241
5. **Roseira, Catarina, Ramos, Carla, Maia, Francisco, Henneberg, Stephan(2014),**Understanding Incubator Value:A Network Approach to University Incubators ,FEP working papers,NO 532,PP1-34
6. **Smith, KJ(2004)**, Business Plan For A Technology Incubator, University of Oregon.